المركز الجـــامعي عبد الحفيظ بوالصـــوف – ميلـــة-
معـــهد الحقـــــوق
قســـم الحـــقوق

# محاضرات في قانون العمل

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس حقوق المجموعتين أ ، ب

**د / عـــديد أمينة**

**السنة الجامعية 2024/2023**

إن الحاجة إلى العمل كان ولا يزال ضرورة ملحة في حياة الانسان، ومن خلال ذلك فقد عرفت المجتمعات عبر التاريخ محاولات تأطير للعمل من خلال استغلال هذه الحاجة في حياة الانسان ابتداء من استغلال العمال ليصيروا عبيدا لذوي المال وصولا إلى النظام الإقطاعي في العصر الوسيط.

وتبعا لذلك فقد سعت التشريعات الحديثة إلى تخليص العامل من هذه الصفة، أي صفة العبودية، وذلك تحت تأثير مبادئ حقوق الانسان التي نادت إليها المجتمعات الحديثة

حيث أقرت التشريعات الحديثة العديد من الأحكام القانونية حماية لطائفة العمالية، وذلك ابتداء من الخروج عن القواعد العامة للقانون المدني وتخصيص تشريعات قانونية خاصة بهذه الفئة، حملت عدة تسميات، ولقد سماها المشرع الجزائري قانون علاقات العمل الفردية.

ولقد حاولت التشريعات الحديثة تبيان جميع المسائل التي من شأن علاقات وعقود العمل أن تحتويها، وإن كانت هذه التشريعات أقرت بالصفة التعاقدية لهذا العلاقات، من حيث ترتيب آثار بالنسبة لكلا اطراف هذه العلاقات .

وترتيبا على ذلك فقد نظمت هذه التشريعات كيفية إبرام عقد العمل وتحديد كيفية إثباته، والالتزامات المترتبة عنه ومن أهمها تنظيم الأجر الذي يعد أهم حقوق العمال، وكذا تبيان مدة العمل، وظروف العمل الآمنة.

وبالمقابل لم تغفل هذه التشريعات مصلحة المستخدمين أو أرباب العمل، وذلك من خلال حماية نشاط المؤسسات المستخدمة الاقتصادي، كما هول الحال مثلا في تسريح العمال إذا ما بررت ذلك ظروفا اقتصادية كأزمة مالية ما عصفت بهذه المؤسسات.

وتبعا لذلك فإن تنظيم علاقات العمل من قبل التشريعات -ومن بينها التشريع الجزائري-الحديثة لقطاع العمل خضع إلى محدديْن اثنين محدد أخلاقي يتمثل في ضرورة بسط القدر الكافي من الحماية للعامل باعتباره الطرف الضعيف في علاقة العمل، ومحدد اقتصادي يتمثل ابتداء في حماية النشاط الاقتصادي للمؤسسة المستخدمة وما يعود ذلك على الاقتصاد الوطني من نفع.

وبالمقابل أيضا فإن تطور السياسة التشريعية في الجزائر خضع إلى تطور الحاصل في إيديولوجية الدولة الجزائرية، بمعنى المنهج المتبع منذ الاستقلال ابتداء من التوجه الاشتراكي، الذي كان يعد خيارا لا رجعة فيه، وصولا إلى مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق؛ ولا زال التطور في منهج الدولة الجزائرية يتطور أكثر سعيا إلى دخول اقتصاد السوق، وكل هذا كان من شأنه ولا زال يؤثر على التشريعات العمالية، حيث طرح مؤخرا مشروعا لتعديل قانون العمل الجزائري

و قد تمت دراسة مضوعات العمل و كل ما يتصل بها من إشكالات في إطار سلسلة المحاضرات الموجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس حيث تم تقسيم هذه المحاضرات لثلاث محاور أساسية :

**المحور الأول : إطار مفاهيمي حول العمل و القوانين المنظمة له .**

**المحور الثاني : علاقات العمل الفردية**

**المحور الثالث : علاقات العمل الجماعية .**

## المحاضرة الأولى : نشأة و تطور العمل

إن الأهمية التي يتمتع بها اليوم قانون العمل على الصعيديْن الاجتماعي والاقتصادي، لم تكن وليدة اليوم فعلاقة العمل تمثل بالنسبة للعامل أداة العيش الكريم وبالنسبة للمستخدم يمثل حلقة مهمة في الانتاج وبالتالي في الحركية الاقتصادية.

غير أنه وإذا كانت أهمية العمل تعود إلى زمن بعيد غير أن ملامحه لم تتجسد إلا بعد تطور في الحياة الاقتصادية للمجتمعات، ذلك أنه وإذا كان العمل قديم قدم المجتمعات البشرية إلا أنَّ أسسه لم يتم التقعيد لها إلى في عصرنا الحديث وخصوصا بعد الثورة الفرنسية

كما أنه ونظرا لهذه الاهمية التي تتمتع بها علاقة العمل فقد أقرَّت التشريعات الحديثة شروطا لنشوء هذه العلاقة و مراحل يتم بها انعقاد عقد العمل، وطرقا لإثباته

يعد العمل أداة الإنسان من أجل العيش الكريم بل ويعد أداته للاستمرار في العيش فهو في أمس الحاجة إليه من أجل تلبية حاجياته وحاجات عائلته، والعمل بهذا النظرة قديم قدم الانسان ذاته.

وتبعا لذلك تظهر الحاجة إلى التعرض إلى تطور مفهوم علاقات العمل منذ القدم إلى عصرنا الحالي) بغية معرفة تطور نظرة المجتمعات البشرية والفكر القانوني معها لموضوع العمل، وكيفية تنظيمه له، وذلك من أجل الوصول إلى تعريف لعلاقة العمل، والوقوف على عناصرها

إنَّ علاقة العمل قديمة قدم الانسان وذلك لكونه أي العمل أداة لتلبية حاجاته اليومية حيث عرفتها الحضارات المتعاقبة ، ونظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية فقد عمدت الدول في العصر الحالي إلى تنظيم هذه العلاقة في قانون خاص بها، وهذا ما لم تحد عنه الجزائر حيث سعت منذ استقلالها إلى سن قوانين تتلاءم والفلسفة التي تنتهجها ويقوم عليها اقتصادها .

### أولا : التطور التاريخي للعمل.

يمكن تقسيم التطور التاريخي لعلاقة العمل إلى عدة مراحل وفقا لتطور التجمعات الانسانية وما حمله ذلك من تطور في المناحي الاقتصادية لحياة الانسان عبر الزمن، وبذلك يمكن تتبع تطور هذه العلاقة عبر العصور القديمة ، وكذا العصور الوسطى ، كما أقرت الشريعة الاسلامية حيزا خاصا بالعمل وأهميته وصولا إلى تبني تنظيم خاص بالعمل من قبل الدول في العصر الحديث .

### أ: العمل في العصور القديمة.

إن العمل هو شرط لبقاء الإنسان و قد ارتبطت حياة المجتمعات القديمة بالعمل الزراعي الذي كان أول نشاط يتجلى فيه التنظيم الانساني للعمل، وذلك بتشكل التجمعات الانسانية، وهذا بعد ان كان الامر مقتصرا على صنع أدوات بدائية تستعمل في الصيد يهدف الانسان من خلالها إلى توفير طعامه ، وقد اتسم العمل الزراعي بوحدة المجتمع الانساني بعدم وجود الطبقية فيه، وبملكيته لوسائل الانتاج ملكية عامة

غير أن التطور الانساني أدى إلى الإنتقال شيئا فشيئا من العمل الزراعي الذي اتخذ شكل تعاون لاستثمار الأرض و قد أتبع هذا التطور المتسارع ظهور عدة حضارات متعاقبة كالحضارة اليونانية والرومانية والفرعونية وقبلها البابلية وغيرها، حيث وان اختلفت هذه الحضارات في أبعاد ومميزات أنشطتها الاقتصادية كالصناعة العسكرية مثلا بالنسبة للحضارة الرومانية أو كالبناء بالنسبة للحضارة الفرعونية، إلا أنها تشترك في كون نسقها العمالي قد طغى عليه التقسيم الطائفي وبروز الملكية الخاصة، وهي الصفة التي

دامت طويلا حتى إلى ما بعد العصور الوسطى، وذلك كنتيجة للتطور الاقتصادي لمجتمعات هذه الحضارات، بحيث زاد الانتاج عن الحاجة مما دفع الى ضرورة التعامل مع الفائض منه في إطار المقايضة، مما دفع تقسيم المجتمعات البشرية إلى طبقة نبلاء وأسياد تمتلك وسائل الانتاج ومقومات الثروة، وطبقة العبيد التي تكدح من أجل العيش وتعد في حكم المملوكة من قبل طبقة الأسياد أو النبلاء .

و عموما ظهر أول أساس مادي للعمل في المرحلة الثانية من تطور المجتمعات البدائية أي في ظل النظام الطبقي الذي تميز بصفة الإكراه الممارس على العبيد و ظل هذا المفهوم المادي سائدا لفترة طويلة بسبب مقاومة و سيطرة الأشراف للمحافظة على النظام الطبقي و الإمتيازات التي منحوها لأنفسهم .

**ب: العمل في العصور الوسطى.**

تميزت علاقات العمل في ظل هذا العصر باستمرار العبودية في استغلال العمال وخضوعهم لنظام اقطاعي، وإن كان بشكل أقل حدة مما كان عليه الوضع في العصور القديمة وذلك بفعل التأثير الديني الكنسي، حيث امتد نطاق هذه العلاقات ليشمل القطاع الزراعي وكذا الصناعي

وتبعا لذلك يقوم النظام الاقطاعي على الرق، حيث أن رقيق الأرض أو الأقنان هم "العبيد الذين يعملون في أرض سيدهم-أي مالكهم- ولا يخرجون منها إلا بموافقته، وإلا أقاموا فيها إلى نهاية حياتهم، ومن أهم واجباتهم أثناء استغلال الأراضي، أن يدفعوا مجموعة من الضرائب أو الايجارات بعضها للدولة، والبعض الآخر للسيد المالك. اضافة إلى تقسيم أوقات عملهم بين العمل لمدة معينة من الأسبوع – من ثلاثة إلى خمسة أيام- في حقول المالك مجانا ولمصلحته كجزء من الإيجار الذي يدفعونه له، وباقي الأيام يعملون في الحقول المخصصة لهم، ولحسابهم الخاص، وهي القطع المؤجرة لهم من طرف السيد المالك".

وتبعا لذلك فإنه لا يمكن تصور قيام علاقة عمل في ظل هذا النظام وفق المفهوم الحديث لهذه العلاقة، والقائم على قدرة العامل على اختيار عمله، وبصورة غير دائمة، بل كان يقوم على الولاء المتبادل بين السيد والعبيد، إذ يدافع العبيد على سيدهم حال تعرضه إلى اعتداء خارجي، بينما يقوم هو بتوفير الحماية لهم، وذلك من خلال منحهم بعض الحرية في مزاولة بعض الأنشطة الخاصة بهم..

كما أنه ومن ناحية أخرى وبمقابل العمل الزراعي الذي طبع النظام الاقطاعي، فقد ظهر وجه جديد في علاقات العمل، صاحب بروز التوجه الصناعي والتجاري في المجتمع الاوروبي ، إذ برز نظام 5الطوائف le régime corporatif حيث يعمد ممتهنوا مهنة معينة إلى تشكيل طائفة في شكل هرمي يرأسها أكبر التجار أو أكبر ممتهني هذه المهنة، وتتمثل مهمته في الإشراف على المهنة من خلال الدفاع عن مصالحها، والعمل على احترام اللوائح المنظمة لها التي تشكلت من خلال الأعراف والتقاليد.

غير أنه بالمقابل وإذا كان نظام الطوائف قد استحدث من أجل حماية العمال بحيث اعتبر تطورا هاما متجاوزا نظام الرق في القطاع الزراعي، إلا انه ما لبث أن تحول هو بدوره إلى نظام يهضم حقوق العمال، ذلك كونه صار نظاما لتجميع الثروة في أيدي عائلات قليلة تتحكم في المصانع وأدوات الانتاج، مما حول العمال إلى أداة بيدها تكدح من أجل رفاهية هذه العائلات .

غير أن قيام الثورة الفرنسية أدى إلى إلغاء نظام الطوائف، حيث تم إقرار حرية العمل تماشيا ومفهوم الحرية بصفة عامة، حيث حددت المادة الرابعة من إعلان هذه الثورة أن "الحرية هي القدرة على القيام بكل ما لا يضر الآخرين، كما أشار مرسوم ALLARD لسنة 1791 بصورة صريحة إلى حرية العمل بنصه على أنه:" لكل شخص الحرية في ممارسة الوظيفة أو الفن أو المهنة التي يراها مناسبة له"، كما تم إلغاء

نظام الطوائف و الإحتكارات ومن هنا بدأ الإنقلاب الصناعي و التجاري بين أرباب العمل ذوي الإختصاص الواحد فتبلور بذلك مفهوم الإقتصاد الحر للعمل و أرسيت دعائم الرأسمالية .

**ج : مكانة العمل في الشريعة الاسلامية.**

لقد وضعت الشريعة الاسلامية تنظيما محكما للعمل، فالقرآن الكريم خصص العديد من آياته لبيان قيمة العمل و غاياته ، فقد نصت عديد الآيات القرآنية على أهمية العمل ، وكذا الكثير من الآحاديث النبوية الشريفة على أهميته .

و قد تناول القرآن العمل وفق عدة زوايا وجوانب، فهناك من الآيات، كما أشار القرآن الكريم إلى جزاء اتقان العمل، حيث جاء في سورة النحل قوله تعالى:" مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97)" .

كما تضم السيرة النبوية العديد الشواهد الدالة على قيمة العمل و أهميته في بناء المجتمع الإسلامي، إذ يقول صلى الله عليه وسلم :" ما أكل أحد قط خيرا من أن يأكل من عمل يديه وأن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يديه" كما يقول عليه الصلاة والسلام:" إن أشرف الكسب كسب رجل من عمل يديه"، كما وردت العديد من الآحاديث النبوية الشريفة الحاثة على العمل باعتباره شرف للمسلم مثل قول الرسول صلى الله عليه و سلم" أطلبوا الرزق في خبايا الأرض " ،كما لم تقتصر الأحاديث الشريفة على التذكير بأهمية العمل في المجتمع الإسلامي بل تعدته إلى تنظيم علاقات العمل، حيث جاء في الحديث الشريف:" اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، و" من استأجر أجيرا فليعطه أجره"، كما قال عليه الصلاة والسلام:" ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خَصمتُه، رجل أعطي بي ثم غدر، ورجل باع حرا وأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره" .

وبذلك يتضح من خلال هذه الأثار النبوية فضلا عن العديد من الشواهد الواردة في سيرة الخلفاء والفقهاء ما يدل على مكانة العمل المتميزة في الاسلام كباب من أبواب العبادة.

**د : مكانة العمل في العصر الحديث.**

ظهرت الأسس الأولى لقانون العمل أثناء الثورة الفرنسية 1789 إذ أسهمت هذه الثورة في إقامة نظام ليبرالي و قد تم خلال هذه الفترة إعلان القضاء على نظام الطوائف و الإعلان عن مبدأ أساسي هو حرية العمل من خلال مرسوم ألارد لسنة 1791 و تم التأكيد فيما بعد على مبدأ سلطان الإرادة في إبرام علاقة العمل من خلال إدراجها في القانون المدني 1804 تحت تسمية عقود تأجير الخدمات .

لقد شهد الفكر الحديث، وخصوصا الفكر الاقتصادي نزعتان متناقضتان تتمثلان في الفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي، غير أن كليها أشار إلى أهمية العمل كقيمة اقتصادية كبيرة يرى كلا من أقطاب الفكر الاشتراكي والرأسمالي أنّ العمل يدخل في قيمة السلع المنتجة والخدمات المؤداة، غير أنهم اختلفوا في كيفية توزيع القيمة التي يضيفها العمل كربح بعد انتاج السلع؛ ففي الوقت الذي يرى فيه منظرو الفكر الرأسمالي أن هذا الربح يجب توزيعه على العمال ورب عملهم، يذهب بالمقابل منظرو الفكر الاشتراكي إلى أن القيمة التي يضيفها العمل في الربح يجب أن يذهب إلى العمال وحدهم.

إلى أن صعوبة إعمال النظريات الاشتراكية على الصعيد العملي أدى إلى زوال هذا الفكر، فاسحا المجال للفكر الرأسمالي القائم على مبدأ حرية العمل.

و بعد زوال النظم الاشتراكية وبقيت الأنظمة الرأسمالية القائمة المذهب الفردي، والذي يدعو إلى مبدأ حرية العمل الذي بدت عيوبه تتجلى أكثر فأكثر،و نتيجة لظهور صراعات و تناقضات بين مصالح العمال و مصالح أصحاب العمل مما أدى إلى فشل تطبيق مبدأ سلطان الإرادة في التعاقد و هو ما استدعى تدخل الدولة من أجل تنظيم علاقات العمل حماية للعمال، الأمر الذي نتج عنه ظهور قانون العمل بصورته الحديثة .